دور المياه في العلاقات العراقية – التركية
٢٠٠٣ – ٢٠١٣م دراسة تحليلية

The role of water in Iraqi – Turkish relations 2003 – 2013 ,
an analytical study

م.م. منذر نعمان مشعان عبد الخالدي
وزارة التربية – المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية
Assistant Lecturer
Munther Noman Mishaan Abid Alkhaledi
Ministry of General Directorate of Education
in Al-Qadisiyah Governorate - Education
munther1432@gmail.com

الملخص

أنشأت العلاقات الجارية بين العراق وتركيا مصالح مشتركة ومتناقضة في بعض الأحيان، وساهمت المصالح المشتركة في تعزيز التعاون والتفاهم بين البلدين. ومع ذلك، أثارت المصالح المتناقضة بين البلدين مشاكل ومخاوف. على الرغم من تاريخ العلاقات الطويل والروابط الثقافية والدينية بين العراق وتركيا، إلا أن العلاقات الحديثة بين البلدين اختلفت بتباين واضح. وكانت قضية المياه واحدة من الملفات العالقة بين العراق وتركيا، حيث استخدمت تركيا المسألة كأداة للهيمنة على العراق، خاصة في ظل تنافر المصالح بين البلدين بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ وتولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، والتغيرات الكبرى في سياسات الحكومة التركية تجاه العراق ودورها في البلاد من خلال هذه القضية. ولذلك، يعتبر ملف المياه واحدًا من أهم القضايا المعوقة بين العراق وتركيا، وشهد تطورات بعد صعود الحزب التركي الحاكم إلى السلطة والغزو الأمريكي للعراق. وتحظى قضية الموارد المائية بأولوية كبيرة بالنسبة لمعظم دول الشرق الأوسط، حيث أصبح الأمن المائي يُعتبر مهمةً مماثلة للأمن العسكري، حيث يجب التفوق على الأمن المائي لضمان الأمن القومي والغذائي لدول المنطقة.

فالحديث عن الأمن الوطني أو الأمن القومي أو الأمـن الغـذائي لهـذه الـدول لا يمتلـك أي معنـى بـدون تـوفر مـوارد المـاء بـوفرة، خاصـة عنـدما تعتمـد غالبيـة هـذه الـدول علـى مـوارد مائية خارج حدودها السياسية باستثناء تركيا.

الكلمـات المفتاحيـة : التوافـق الاسـتراتيجي - ملــف الميــاه - ورقــة الميــاه - التــوازن الإقليمي - المشاريع المائية

Abstract

The current relations between Iraq and Turkey have established both shared and conflicting interests at times, and these shared interests have contributed to enhancing cooperation and understanding between the two countries. However, the conflicting interests between the two countries have raised problems and concerns. Despite the long history, cultural and religious connections between Iraq and Turkey, the recent relations between the two countries have varied significantly. The water issue has been one of the contentious files between Iraq and Turkey, with Turkey using the matter as a tool to dominate Iraq, particularly in light of the conflicting interests between the two countries after the US invasion of Iraq in 2003 and the Justice and Development Party coming to power in Turkey in 2002, along with significant changes in the Turkish government's policies towards Iraq and its role in the country through this issue. Therefore, the water file is considered one of the most significant obstacles between Iraq and Turkey and has seen developments after the rise of the ruling Turkish party to power and the US invasion of Iraq. The issue of water resources has become a high priority for most Middle Eastern countries, as water security is now considered an equivalent task to military security, as water security must be ensured to guarantee national and food security for countries in the region. Talking about national security or food security for these countries has no meaning without an abundance of water resources, especially when the majority of these countries rely on water resources beyond their political borders, except for Turkey..

Key words: Strategic compatibility - :Water file - Water paper - :Regional balance - Water project

المقدمة :

يعد الجوار الجغرافي بين الدول عاملاً هاماً في تشكل المصالح المتوافقة أو المتناقضة بينهما. قد تؤدي هذه المصالح إما إلى العلاقات التعاونية والتفاهم المشترك، أو إلى إثارة المخاوف والمشكلات بين الجارين. وعلى الرغم من الروابط التاريخية والدينية والثقافية الطويلة بين العراق وتركيا، إلا أن التطورات الحاصلة في العلاقات الحديثة بين البلدين قد تجسدت في تناوب التميز والتراجع بينهما. تشكل هذه التناقضات في العلاقات بين العراق وتركيا تراكمات السياسات الخارجية والداخلية لكل منهما منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣. وشهدت العراق ثلاث حروب مدمرة خلال أكثر من عقدين من الزمن، وقد تباينت مواقف تركيا تجاهها نتيجة لتأثير اتجاهات مراكز صنع القرار في تركيا. يظل ملف المياه مفتوحاً بين العراق وتركيا وكذلك سوريا منذ نصف قرن تقريباً. فالمفاوضات المتعلقة بالمياه لا تتوقف وتشهد تعقيداً وتفاقماً مع مرور الوقت، خاصة بعد تنفيذ تركيا مشروع جنوب شرق الأناضول، الذي قامت به على منابع نهري دجلة والفرات ومجاريهما. تتمتع تركيا بموقع جغرافي استراتيجي، حيث تقع بين القسمين الغربي المسيحي والشرقي الإسلامي، ولها ارتباطات مع قوى إقليمية مختلفة في مختلف المجالات. وبالنظر إلى هذا الموقع، يشكل الماء العنصر الذي يعزز تلك المكانة والسيطرة التي تتولاها تركيا في إطار منظومتها الجيوسياسية، حيث يلعب الماء دورًا كبيرًا في تحديد سياسات الدول، في ظل تهديدات وتحديات الأمن المائي العالمية. باتت المياه موضوعًا هامًا يشغل الأمن القومي للدول، حيث تُعتبر المياه أكثر الثروات أهميةً والتي تشارك فيها عدة دول. .

المبحث الاول : طبيعة العلاقات العراقية – التركية

نظراً للعوامل المشتركة والمتعددة بين تركيا والعراق مثل التاريخ والجغرافيا والدين والحدود والمصالح الاقتصادية والتجارية، فإن العامل الكردي يظل أحد العوامل الأكثر أهمية وتأثيرًا في علاقتهما. وربطت سياسة تركيا الخارجية بشكل كبير بتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها إقليميًا ودوليًا منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة في عام ١٩٢٣. وكانت هذه المصالح تهدف إلى تحقيق الاندماج مع العالم الغربي، وذلك من خلال الاستناد إلى المبادئ الكمالية التي وضعها مصطفى كمال أتاتورك والتي تهدف إلى تحديث تركيا بناءً على النموذج الغربي وإنكار كل ما يتعلق بالماضي التركي العثماني الإسلامي. مع ذلك، لم يتجاهل تركيا الاعتبارات الأخرى المتعلقة بسياستها الإقليمية، نظرًا للقيود الجغرافية التي فرضتها ومصالحها الأمنية والاقتصادية. وكان من

الضروري على تركيا اتباع سياسة تهدف إلى تحقيق مصالحها وضمان أمنها وحماية حدودها مع جيرانها، خاصة مع العراق الذي يتشارك معها تاريخًا مشتركًا ومصالح متبادلة. وبالتالي، تأثرت علاقات البلدين بمجموعة من المحددات المختلفة، بما في ذلك المحددات الجغرافية. يتمتع العراق وتركيا بموقع جغرافي استراتيجي متميز، والذي يزيد من أهمية كل من البلدين. فبالنسبة للعراق، لم تأتِ أهميته الجيواستراتيجية من الموقع الجغرافي فقط، ولكن أيضًا من التركيبة السكانية والقدرات البشرية والعسكرية. كما يتشارك العراق الحدود الدولية مع تركيا تبلغ حوالي ٣٨٠ كيلومترًا، وهذا الأمر يشكل أهمية أمنية كبيرة بالنسبة لتركيا وتحديًا كبيرًا في الوقت نفسه، حيث تعتبر تلك الحدود من أكثر الحدود عدم استقرارًا. وجاءت أهمية العراق أيضًا من أهمية المنطقة التي يقع فيها، وهي منطقة الخليج العربي التي تعد منطقة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للقوى الكبرى؛ نظرًا للمؤهلات الجيوسياسية والاقتصادية والاهتمام الخاص بها في الاستراتيجيات الدولية، وذلك بسبب تميزها المهم في الثروات والموقع الاستراتيجي. منذ القدم، حاولت العديد من الدول السيطرة والنفوذ على هذه المنطقة الحيوية لخدمة مصالحها الحيوية. [١] .

يتميز العراق بمؤهلات ومقومات استراتيجية وجغرافية متعددة تعزز مكانته، حيث يُعتبر البوابة الرئيسية للوطن العربي من الجهة الشرقية، حيث يحده من الشرق إيران ومن الغرب سوريا والأردن، ومن الجنوب الكويت ودول الخليج العربي، ومن الشمال تركيا. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر العراق حلقة الوصل بين أوروبا ومنطقة المحيط الهندي. ولا يمكن تجاهل أنه يشكل مركزًا حضريًا هامًا في منطقة الشام [٢] ، يؤدي هذا الموقع الاستراتيجي إلى تواجد العراق في تقاطع المكان والزمان بين ثلاث حضارات رئيسية: الحضارة العربية والحضارة الفارسية والحضارة التركية. ونتيجة لجغرافيته، يترتب على العراق أن يكون متواجدًا على الحدود السياسية لمنطقة تجاذبت حكم الولاء والعداء إزاء الغرب خلال القرن العشرين. بالإضافة إلى ذلك، يُفرض عليه أن يكون قوة فاعلة في المنطقة، مما يتسبب في مشاكل جغرافية وبشرية واقتصادية، خاصة مع مجموعة من القوى الإقليمية الأخرى، ولا سيما تركيا التي تتعلق بالقضايا الرئيسية للموصل وكركوك وقضية الأكراد، بالإضافة إلى قضية المياه. [٣] .

تُعَدُ تركيا من بَينِ البلدان الأكثر تأثرًا بموقعها الجغرافي. [٤] ، وبناءً على دراستها لأهمية هذا الموقع خلال الحرب الباردة التي اندلعت بين العالَمَيْن الشَرقي

والغَربي، قدَّمت وجهة نَظر تُقَول: "إن موقعها الجغرافي يجعلها المفتاحَ إلى البحر الأبيض المُتَوَسِّط والشرق الأوسط" [٥] ، ويتمّ تحديد الأهمية الاستراتيجية لتركيا على مُعظمِ جوانبها بالموقع الجغرافي المُتَمَيِّز الذي تَحتلُّه، والمضامين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي يَتَرتب عليه. يقع تركيا ضمنَ إقليمِ جنوب غربي آسيا وتُعَتبَرُ بشكلٍ عامّ شبهَ جُزيرةٍ لها سواحلها الطويلة على البحر الأسود والبحر المُتَوَسِّط وبحر إيجة وبحر مرمرة، بالإضافة إلى مضيقي البوسفور والدردنيل [٦] .

امتلكت تركيا أهمية جيوستراتيجية بسبب موقعها الجغرافي، والتي أثرت على دورها ووظائفها في المحيط الإقليمي. واستفادت تركيا من فعاليتها في نظام الشرق الأوسط ودورها في المحيط الدولي. ومن أجل تعزيز دورها في المنطقة، تسعى تركيا لتنشيط العلاقات مع الدول العربية، وخاصة العراق. يلعب الموقع الجغرافي الحدودي بين تركيا والعراق دورًا هامًا في التوجه التركي نحو منطقة الخليج العربي، حيث يُعَتَبَر العراق أقصر طريق تجاري بين تركيا والخليج العربي بأكمله. بالإضافة إلى ذلك، يُعَتَبَر العراق نفسه طريق بري يتمم الطريق إلى الخليج العربي، بسبب قربه من الهند، التي تُعد وحدة متكاملة من الناحية الجيوسياسية. استنادًا إلى هذا التميز الجيوسياسي البارز، فإن تركيا تتحول إلى قوة مؤثرة في السياسة العالمية، وخاصة بعد نجاحها في تحقيق نموذجها الذي بدأ بعد عام ٢٠٠٢ وأصبح عاملًا جاذبًا للآخرين. وقد مرت استراتيجية تركيا العالمية بمراجعة كبيرة تحت ضغوط داخلية وخارجية، مما جعلها تتصرف وفقًا لمصالحها الخاصة وشروطها، نتيجةً لتنامي مكانتها الجيوسياسية في العالم. وهذا النمو الجغرافي قاد تركيا لاتخاذ مواقف متغيرة في الشرق الأوسط وأوراسيا، المناطق التي لم تكن في السابق جزءًا من منطقتها الطبيعية. [٨] .

عند النظر للعوامل التأريخية، يكشف الاختلاف التاريخي بين العرب والأتراك نفسه في بداية القرن العشرين من خلال تفوق العرب في الأفكار الثقافية المدنية، في حين كانت حركة الأتراك تعتمد على الجانب العسكري والتنظيمي. وبالإضافة إلى ذلك، لم تنظم العرب أنفسهم ككتلة أو حزب معين أو تيار تنظيمي، بعكس الأتراك الذين نجحوا في تنظيم حركتهم والظهور للعالم بمظهر القوة والمعارضة. وتأثر العرب بشكل كبير بالفرنسيين في الفكر والسياسة، بينما تأثر الأتراك سياسياً وتنظيمياً بتأثير كبير من إيطاليا. وتاريخياً، قاد الضابط مصطفى كمال أتاتورك مرحلة تاريخية تلت الحرب العالمية الأولى، حيث سعى لتحرير تركيا

من الاحتلال الذي أثر سلباً على مستقبل البلاد. ومن هنا بدأ يدافع عن حقوق الأتراك فقط (٩) فيما بعد، تأسست الجمهورية التركية بعد انهاء الحرب، وانعكست سياستها الخارجية تجاه العراق بشكل كبير، حيث استندت إلى تفاصيل تاريخية تتعلق بتفاعلات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى العوامل القومية بين البلدين. ولم تكن هذه السياسة القومية ثابتة على نفس المنوال، بل كانت تتغير في مراحلها المختلفة وتتميز بخصائصها وسماتها الفريدة. وفي بداية هذه الفترة، تأثرت هذه السياسة بردود الفعل السلبية تجاه العراق، لتتحول في النهاية إلى توتر شامل ومستمر (١٠) .

تعد قضية الموصل واحدة من القضايا الرئيسية التي لا تزال قائمة بين الحكومتين العراقية والتركية. تمتلك تركيا القوات البريطانية الموصل في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨، ولكن الحكومة التركية تشتهر بمطالبتها بالموصل واعتبارها جزءًا من أراضيها. هذه القضية استمرت حتى اشتراط تركيا في معاهدة لوزان الموقعة في ٢٤ تموز ١٩٢٣ لتسوية الحدود بالاتفاق مع بريطانيا والعراق. ومع ذلك، لم يتم التوصل إلى اتفاق محدد بين الأطراف، مما أدى إلى إحالة القضية إلى جامعة الأمم الأخرى. بعد استعادة تركيا شعورًا بالاستقلال تحت قيادة مصطفى كمال أتاتورك، بدأت حكومتها في المطالبة بولاية الموصل. تم إطلاق الدعاية وتجاوز حدود العراق من الشمال والشرق من قِبل الجيش التركي والميليشيات التابعة لها من ١٩٢١ حتى نهاية عام ١٩٢٥، مما أدى إلى اتخاذ الحكومة العراقية والقوات البريطانية جميع التدابير اللازمة للرد على أي اعتداءات تركية على الحدود وحل المشكلة بوسائل سلمية قدر الإمكان.[١١] ، بالنسبة للانخراط المتزايد لتركيا في قضايا المنطقة العربية، يعكس ذلك استدعاء العثمانية الجديدة بشكل كبير في أوساط النخبة التركية والسياسات الحكومية والرغبة الكبيرة في أن تصبح تركيا قوة إقليمية نشطة. دفعت سياساتها الداخلية والخارجية الكبيرة لتحقيق هذا الهدف منذ أصبح حزب العدالة والتنمية هو الحزب الحاكم. نجاح تجربة حزب العدالة والتنمية في تحويل النظام السياسي في تركيا إلى نموذج لافت للانتباه، ليس فقط بالنظريات التي تعتمد عليها، ولكن أيضًا بالتفاعلات التي نشأت عنها والتأثير الذي يمكن أن تكون له في حال تطبيق تجربته في مناطق أخرى على الصعيد الإقليمي. تعتبر هذه التجربة الآن نموذجًا يعتمد على ثلاثة قيم: الديمقراطية والعلمانية والإسلام [١٢].

فيما يتعلق بالمحددات الاستراتيجية، أقام قادة النظام السياسي التركي الجديد الذي تشكل في عام ٢٠٠٢،

بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في البلاد، شعورًا بالقطيعة مع دول الشرق الأوسط. فقد فضلت الحكومات التركية المتعاقبة التدرج في السياسات الغربية في المنطقة، وسعت جاهدة مع هذه السياسات لاحتواء السياسات الإقليمية، وخاصة الحركة القومية العربية المعروفة بتوجهاتها السياسية البارزة. يُعد انضمام الحركة القومية العربية إلى حلف بغداد في عام ١٩٥٥م، والانضمام السري إلى حلف المحيط مع الكيان الصهيوني، من بين النقاط المهمة [١٣] ، . ولذلك، كان للعراق والشرق الأوسط ترتبط اهتمامات تركيا الرئيسية في بداية الثمانينات من القرن العشرين. إذ شهدت المنطقة تحولات كبرى بدءًا من الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وحرب الخليج الأولى (١٩٨٠–١٩٨٨)، والانقلاب العسكري الثالث في تركيا عام ١٩٨٠، والاجتياح الصهيوني لجنوب لبنان ودخول العاصمة بيروت عام ١٩٨٢. كما أدت أزمة الخليج الثانية في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، التي تدخَّل فيها الرئيس التركي "توركوت أوزال" الذي حكم في الفترة بين ١٩٨٩ و١٩٩٣، إلى تحقيق تأثير كبير، حيث مارس ضغوطًا من أجل سياسة تركية أكثر فاعلية في الشرق الأوسط. وأقام الرئيس التركي "سليمان ديميريل" الذي حكم في الفترة بين ١٩٩٣ و٢٠٠٠، علاقات مستدامة مع الدول العربية والكيان الصهيوني. كما يُعد صعود تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية بعد عام ٢٠٠٢ من التحولات الهامة في قضايا منطقة الشرق الأوسط، والتي أثرت على التوازن الإقليمي في هذه المنطقة. إذ تتشارك تركيا مع العرب بشكل عام، ومع العراق وسوريا بشكل خاص، بعوامل مشتركة مثل التاريخ والجغرافيا والدين والحدود والمياه، والمصالح الاقتصادية والتجارية. ومع ذلك، فإن العامل الكردي يعد من بين أهم وأقوى العوامل والمتغيرات المؤثرة في سياسة الجانبين التركي والعربي، حيث يمثل الأكراد واحدة من أكبر المكونات السكانية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط، حيث يعيشون في أكثر من نصف مساحة تركيا، والتي تضم نصف الأكراد في العالم. وبالتالي، يصبح تأثير تركيا ودورها في تحديد مستقبل الأكراد في بقية الدول المجاورة لا يُمكن تجاهله، نظرًا للمقومات التي تتمتع بها تركيا من موقعها الجغرافي والإستراتيجي والطبيعة الديمقراطية لنظامها، ولدورها الفاعل في السياسة الاقليمية والدولية. [١٤] .

بناءً على التقدم التركي الحالي، يمكن لتركيا أن تؤدي دورًا حاسمًا في تحقيق التوازن الإقليمي في المستقبل. وذلك يعتمد على قدراتها الاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى رصيدها في الرأي العام العربي والإسلامي ووزنها السياسي الذي نشأ

عن انفتاحها على دول المنطقة من خلال علاقات متميزة. ويأتي هذا في وقت تعاني فيه منطقة الشرق الأوسط من سلسلة من المشكلات والأزمات على مختلف المستويات الفكرية والثقافية والتنظيمية والمؤسسية، بينما تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية متتابعة. وحدثت هذه التحولات في سياق تحولات استراتيجية عالمية كبيرة، وأثرت على حالة التوازن الإقليمي الذي كان سائدًا في توزيع القوة العسكرية والاقتصادية بين اللاعبين الرئيسيين في المنطقة. ونظرًا لتأثير التوازن الإقليمي لتوزيع القوة العسكرية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، أصبحت حاجة تركيا ضرورية وحاسمة، نظرًا لما تملكه من قوة جيوسياسية تجعلها نموذجًا في مسائل عديدة، مثل:

١. احتواء الديمقراطية والإسلام في نموذجها السياسي.

٢. توفير الاعتدال الإسلامي في نموذجها الديني.

٣. تعايش الحضارات والأديان في نموذجها الثقافي.

٤. تجمع موارد الطاقة مثل شبكات النفط والغاز بفضل موقعها الجغرافي.

٥. وجود الاستقرار والسلام والأمن الإقليمي في نموذجها الدبلوماسي.[١٥] .

يتضح مما سبق أن حزب العدالة والتنمية وصل إلى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ وبالتالي أدى إلى تغير كبير في العلاقات التركية العراقية. عمل الحزب وقادته على إحداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية، واستغلال المعطيات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، لجعل تركيا قوة كبرى. وفي الوقت الذي تشهد فيه الشرق الأوسط إعادة تشكيل مراكز القوة والسلطة والقرار، تتنافس القوى الإقليمية على احتلال مكان لها على الخارطة الجيواستراتيجية. ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، بدأ السيناريو التركي في التغير على المستويين الداخلي والخارجي. لم يكن مجرد تغيير في هيئة الحكم فحسب، بل أتاح لتركيا فرصة للتأثير في المستوى الإقليمي والدولي على مدى سنوات عديدة. وإذا كانت الخطوة الأبرز على المستوى الدولي هي الشروع في مفاوضات العضوية في الاتحاد الأوروبي، فقد كان لسياسة تعدد المحاور التي اتبعها الحزب في السياسة الخارجية، وبشكل خاص على المستوى الإقليمي، تأثيرات إيجابية في العلاقات التركية مع الدول العربية والإسلامية بصفة عامة، ومع العراق بصفة خاصة.

وفي ضوء هذه السياسة، نجحت تركيا في إقامة شبكة واسعة من العلاقات الإقليمية، ونجح الحزب وقادته في دفع تركيا نحو الصعود الإقليمي والدولي من خلال تعزيز قوتها الناعمة وجعلها نموذجًا سياسيًا

واقتصاديًا واجتماعيًا متميزًا على مستوى المنطقة. وصاحب ذلك صياغة نظريات ومفاهيم تركية تتوافق مع متطلبات الصعود، مثل العمق الاستراتيجي ودبلوماسية حل المشكلات بطرق تسهم في جعل تركيا المركز الذي يدور حوله باقي الدول في المنطقة، وتساهم في أداء تركيا دورًا إقليميًا فعالًا ونشطًا. ومع ذلك، أدى الاحتلال الأجنبي للعراق والتطورات في الصراع العربي–الإسرائيلي إلى تحول قضية المياه إلى الخلف وتراجعها، بعد الآمال المتزايدة في الدور التركي في القضايا العربية تحت ضعف التعاون العربي المشترك. (١٦) .

المؤثرات في العلاقات العراقية – التركية :

شهد النظام العالمي في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٣ العديد من التغييرات التي أثرت على الصعيدين الإقليمي والدولي، مما دفع تركيا – التي تتطلع لتأدية دور إقليمي – إلى إعادة النظر في سياستها واستراتيجيتها لتحقيق مصالحها الخاصة والقيام بدور جديد. كما سعت تركيا من خلال ذلك إلى سياسة مستقلة نسبيًا، تمكنها من قيادة الشرق الأوسط ضمن إطار تحالفها مع إسرائيل. واستفادت تركيا في ذلك من موقعها الجغرافي المتميز ومن توجهها العلماني وعلاقاتها التاريخية مع دول المنطقة. وكانت تركيا في السابق تعدّ ركيزة استراتيجية فاعلة بيد الولايات المتحدة، الذي كان يقوم بدور الحارس في الشرق الأوسط قبل وبعد انهيار القطبية الثنائية في عام ١٩٩١ وانتقال التوازن العالمي لصالح الغرب لضمان الانفراد الاميركي مما جعل لهذه المسألة اثار سلبية حيال العراق ، خلال القرن الحادي والعشرين شهدت تركيا حضورًا فاعلًا في النظام الإقليمي والدولي، حيث أثارت سياستها الخارجية اهتمام الكثيرين نظرًا لتطوراتها المهمة، وقدّمت نموذجًا جديدًا استحوذ على اهتمام المجتمع الدولي واستدعى إجراء الدراسات والأبحاث حياله. فإنّ سياسة الدولة الخارجية ترتكز على اتخاذ قرارات واجتهادات مدروسة توفق مع مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. وتأثرت العلاقات العراقية–التركية بشكل كبير خلال هذه الفترة نتيجة لهذه العوامل المتنوعة (١٧) كانت العوامل الاقليمية من بين أكثر العوامل أهمية في تأثيرها على سياسة تركيا تجاه العراق. لم تكن تركيا على مدى التاريخ منعزلة عن الدول الاقليمية والمجاورة لها، بل كانت لها علاقات طويلة معها سواء كانت إيجابية أو سلبية. وكان لهذه العلاقات تأثير كبير على طبيعة السياسة التركية تجاه العراق. على سبيل المثال، كانت العلاقات التركية مع الكيان الصهيوني لها تأثير مباشر على سياسة تركيا تجاه العراق. يعود ذلك إلى تأثر غالبية سكان تركيا الذين هم من المسلمين بما يجري في منطقة الشرق

الاوسط، بما في ذلك الأراضي العربية المحتلة من قبل الكيان الصهيوني والأحداث السياسية والعمليات التي تحدث في المنطقة. ونتيجة لذلك، برزت تأثيرات هذه العلاقات على سياسة تركيا تجاه العراق. لقد شهدت المنطقة حركة سياسية وعملية من مختلف الأطراف الإقليمية، بما في ذلك تركيا، التي ظهرت بوضوح على مستويات عديدة مثل السياسية والاقتصادية والإعلامية. وذلك نتيجة لتبنيها لاستراتيجية جديدة بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في عام ٢٠٠٢. من الجدير بالذكر أن هذه العوامل الاقليمية أدت دورًا هامًا ومؤثرًا في تشكيل سياسة تركيا تجاه العراق، حيث تمسكت البلاد بمواقفها واتجاهاتها السياسية بناءً على هذه العلاقات والتأثيرات المحلية والإقليمية.

تطورت العلاقات التركية مع الكيان الصهيوني لتأخذ منحى جديد، وذلك بفضل الفرص التي توفرت لتركيا وسعت لاستغلالها. حقق اليهود بمساعدة الغرب والدولة العثمانية زعزعة في العلاقات بين الاتراك والعرب واستثمارها لتعزيز مصالحهم من خلال تقسيم الدولة العثمانية. قامت وسائل الإعلام الصهيونية بتشويه صورة كلا الطرفين فقد أصبحت البعثات التعليمية العربية الخارج أداة أساسية للوصول إلى أهدافهم من خلال تغذية النزعة القومية بين العرب بهدف خلق أحزاب ذات بعد قومي مثل جمعية العربية الفتاة والترويج لفك الارتباط العربي عن دولة العثمانية، التي وصفوها بأنها تخلفية ورجعية.

وبالنسبة للعراق، كان يشكل عقبة كبيرة للكيان الصهيوني ومشكلة صعبة بالنسبة له. إذ أن العراق لم يوقع هدنة مع الكيان الصهيوني ولم يكن لديه أي اتفاق محدد نظراً لعدم قرب موقعه من العراق بشكل مباشر. وهو ما منح العراق حرية في الممارسة السياسية غير المقيدة، بالإضافة إلى أنه يُعد قوة إقليمية مؤثرة في الساحة الدولية والاستراتيجية، ويتمتع بالقدرة على تحشيد الجماهير سواء في الداخل أو في الخارج.[١٨] .

توجد عدة جوانب تتعلق بقضية ترتيب مشهد تدمير القوة العسكرية العراقية التي يمكن أن تعزى إلى التعاون بين تركيا والولايات المتحدة والكيان الصهيوني. يُنظر إلى العراق وقواته العسكرية على أنهما تشكلان تهديدًا للوجود الصهيوني نظرًا لدعمهما لتحقيق توازن القوى بين المعسكر العربي. أجرت صحيفة صهيونية تُدعى "صحيفة يدعوت احرنوت" استطلاعًا للرأي حيث كشف أن ٥٩% من الصهاينة يؤيدون الحرب على العراق، بينما يعتقد ٦٣% منهم أن الحرب ستؤدي في نهاية المطاف إلى سقوط النظام السياسي في العراق، بدأ الكيان الصهيوني في الترويج للفكرة أن العراق يشكل تهديداً

على أمن العالم عن طريق استخدام وسائل الإعلام والتضخيم الكبيرة. وقد تم توجيه هذه الجهود لتحريض الحكومة الأميركية ومؤسسات صنع القرار فيها للقيام بالغزو العسكري للعراق. بتاريخ ١٩ آذار ٢٠٠٣، أصدرت وزارة دفاع الكيان الصهيوني بياناً جاء فيه أنه لا يوجد لديه أي مشاركة أو دور في الحرب الأميركية على العراق. ولكن الأحداث التي تلت ذلك أظهرت بوضوح عكس ذلك، حيث قدم الكيان الصهيوني دعمًا كبيرًا للولايات المتحدة الأميركية في تنفيذ هذه الحرب، سواءً عبر التحريض المباشر أو التأثير على صناع القرار في الولايات المتحدة. كما اعتمد الكيان الصهيوني استراتيجية التضخيم الإعلامي والفبركة لتسليط الضوء على ما سمي بـ "الخطر العراقي" وتبرير الحلف الأميركي الصهيوني للتدخل العسكري في العراق. هذه الاستراتيجية تهدف إلى إقناع الرأي العام العالمي بأن الحرب على العراق هي ضرورة للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، في حين أنها في الواقع تحقق مصالح الكيان الصهيوني في إزالة تهديد يشكله النظام العراقي على أمنه واستقراره. [١٩] ، بعد انتهاء الحرب في العراق، تم الكشف عن وجود أسلحة ومعدات تعود للكيان الصهيوني، بما في ذلك طائرات بدون طيار التي تنتجها إسرائيل وتستخدمها في ساحة المعركة. تمتع الكيان الصهيوني بأهداف مختلفة تجاه العراق عن تلك التي لدى تركيا. استفاد الكيان الصهيوني بشكل كبير من تدمير العراق والإخلال بالأمن والنظام الداخلي فيه، وسعى إلى القضاء على القدرات والقوة العسكرية بشكل رئيسي، بالإضافة إلى العمل على إقامة نظام مؤيد للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والغرب بشكل عام. وكما سعى الكيان الصهيوني بجدية لتقسيم العراق إلى عدة دويلات متناحرة ومتنوعة من الناحية الفكرية، مثل الكرد في الشمال والشيعة في الجنوب والسنة في الوسط. هذا الأمر يشكل تهديدًا على الأمن القومي التركي بسبب وجود كيان كردي على الحدود الجنوبية، وتعارض تركيا هذا الأمر بشكل قاطع [٢٠]

و بعد غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل الواضح لإسرائيل في شمال العراق، أصبحت العلاقة الثنائية بين تركيا وإسرائيل تشهد خلافًا بسبب تهديدات الأمن التي تشكلها هذه التدخلات على تركيا. وعلى هذا الأساس، عارضت تركيا تدخل إسرائيل في شمال العراق ودعمها للأكراد، وذلك بسبب العلاقات الوثيقة والتاريخية التي تربط الأكراد وإسرائيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، بالإضافة إلى الدعم المستمر الذي تقدمه إسرائيل للأكراد حتى اليوم. كما أدت إسرائيل

دورًا في دعم وتعزيز الاستراتيجية الأمريكية في العراق، حيث استندت هذه الاستراتيجية إلى تشويه صورة المقاومة العراقية من خلال سلسلة من التفجيرات في المواقع العراقية تؤدي إلى خسائر في صفوف المدنيين العراقيين، بهدف إلصاق صفة الإرهاب بالمقاومة. وليس هذا فحسب، بل سعت إسرائيل أيضًا لنشر ثقافة الطائفية بين مكونات الشعب العراقي، بهدف خلق كيانات عرقية وطائفية في العراق. وقد اكتشف العراقيون وجود وحدتين من القوات الخاصة الإسرائيلية في العراق، تكلفتهما تنفيذ عمليات الاغتيال والخطف والتفجيرات. وتعتبر اغتيال الكفاءات العلمية والعسكرية من بين أهداف إسرائيل وتشويه صورة المقاومة والقضاء عليها، بالإضافة إلى تصعيد التوترات الطائفية بالتعاون مع الموساد. فضلا عن ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مجالات مختلفة، مثل محاصرة المدن واستخدام الطائرات[٢١]، كما ان الدور الذي قدمه الكيان الصهيوني في العراق خلال الغزو الاميركي مؤداه تهديد أمن تركيا على الصعيدين العسكري والاقتصادي كما يسوق الى تهديد استقرارها الامني الداخلي ولكن يبدو ان الحكومة التركية تريد التصرف ازاء الامر المذكور بنوع من الحذر والوعي خصوصاً في ظل التطمينات التي قدمها الكيان الصهيوني لدى تركيا بين مدة واخرى بأنها لا تنوي تهديد مصالحها في العراق [٢٢] .

وأما بالنسبة لتأثير العلاقات التركية مع إيران على سياسة تركيا تجاه العراق فمنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، عدّت تركيا أن إيران تمثل خطرًا كبيرًا على نظامها العلماني. ورأت أن نمو التيارات الإسلامية في تركيا يدفع إيران للتدخل بقوة من أجل تصدير أفكار الثورة إلى تركيا. في المقابل، رأت إيران أن الحكومة التركية عملت على محاربة ما يسمى بـ "الإسلام السياسي" في تركيا تحت مسمى "حماية المبادئ العلمانية للدولة التركية". بالإضافة إلى ذلك، تميزت علاقة تركيا الاستثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن ذلك علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل، والتي تعززت يومًا بعد يوم وأصبحت علاقة تحالف قوية. فقد رأت إيران أن هذه السياسة التركية بصفة عامة شكلت تحديًا لسياستها الخارجية، وبالتالي، اتسمت العلاقات التركية–الإيرانية بالشك والحذر الشديدين. وبغض النظر عن مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، كانت هناك خلافات عديدة بسبب العوامل العديدة مثل الايدلوجية والمرتبطة بعلاقات تركيا مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، والتنافس بين القوتين في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز. فضلا عن ذلك دار

الجدل حول رؤية البلدين لأمن المنطقة من حيث التسوية السلمية أو أمن الخليج العربي، بالإضافة إلى سياستهما في شمال العراق ودعم تركيا وإيران لمعارضي النظامين في البلدين. [٢٣] ، واجهت العلاقات التركية–الإيرانية عدة تحديات في المجال النووي والتأثير الإقليمي المتنامي لإيران. وعلى الرغم من قلق تركيا من النوايا الهيمنة لإيران والمخاطر التي يمكن أن تشكلها على المنطقة، إلا أنها تعارض فرض عقوبات اقتصادية على إيران نظرًا للتأثير السلبي المحتمل على اقتصادها الخاص. لذلك، تنافس البلدين في النفوذ والأداء والدور القيادي الذي يرغب كل منهما في أن يؤديه في المنطقة. ولاسيما أن كل بلد تميز بعوامل نجاح نسبية تشمل المساحة والموقع الاستراتيجي وعدد السكان والتاريخ والقوة الاقتصادية والعملية الديمقراطية. ومع ذلك، فإن تركيا تميزت برضا الولايات المتحدة على نظامها السياسي في حين سعت إيران لقيادة العالم الإسلامي وامتلكت قدرة اقتصادية بسبب احتياطيات النفط والغاز واليورانيوم. وبناءً على ذلك، تأثر سلوك إيران المناهض للمصالح الأميركية بالوجود الأميركي في منطقة الخليج العربي، وتطورت سياسة إيران لتطور مصالحها الإقليمية والتنافس مع إسرائيل وملاحقة تطلعاتها الإقليمية والقوة المعاكسة للكيان الصهيوني الذي يحمل سلاحًا نوويا قويًا في الشرق الأوسط [٢٤] .

يتضح مما سبق ان طبيعة العلاقات التركية – الايرانية اتخذت شكل تنافسي بين الطرفين من اجل فرض السيطرة والنفوذ على العراق وبقية اجزاء الوطن العربي ككل ويتم ذلك عن طريق تنافسهما في تحقيق السيطرة على تلك المناطق. وقد اتخذت إيران وتركيا دورًا نشطًا وفاعلاً في المنطقة، حيث يترتب على ذلك تأثير مباشر على الأوضاع الداخلية في العراق.على الرغم من التقارب الحاصل بين إيران وتركيا في الوقت الحالي، والذي تم تأييده من قبل إيران لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، فإن هناك اختلاف في السياسة الخارجية لكل من الدولتين. ومن أهمها:

١- لا تزال الكثير من الاوساط الشعبية التركية متخوفة بشكل كبير من تقدم النفوذ الايراني الى دول المنطقة وخاصة الدول العربية منها .

٢- إن إيران دخلت في سياسة عدم الانحياز، بينما ظلت تركيا عضوًا في حلف شمال الأطلسي واحتضنت العديد من القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيها.

٣- على الرغم من زيادة توافق العلاقات بين تركيا وإيران، إلا أن مؤسستي السياسة الخارجية والدفاع في تركيا عبرت عن عدم الارتياح تجاه تكنولوجيا إيران

النووية وتخشى من آثار حصولها على سلاح نووي على توازن القوى في المنطقة، في حين سعت تركيا جاهدة إلى تحسين العلاقات الثنائية مع إيران. .

٤- وجدت تركيا في الموقف الإيراني الداعم للأكراد في مطالبتهم بحقوقهم، فرصة للاستفادة من المشاكل واستخدامها كورقة ضغط سياسي على العراق، وكذلك استعمالها لأغراض دفاعية تخدم مصالح تركيا وتحقق أهدافها.

٥- واجهت إيران ثلاثة تحديات أساسية تتعلق بالأمان، وهي دعم تركيا لقوى التطرف في المنطقة، ومعارضتها السلام الشامل للصراع العربي الصهيوني، إلى جانب تطوير أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن الدعم المالي والسياسي للقوى الشيعية في العراق. كما حافظت على علاقات خاصة مع الجانب الكردي الذي يهدد بالانفصال عن العراق، وهو موقف ينظر إليه الأتراك على أنه انقلاب على الثوابت في منطقة الشرق الأوسط، وقد يؤدي إلى تقسيم العراق وتأثيرات خطيرة على أمن وسلامة تركيا.

وفيما يتعلق بالعوامل الدولية، فقد أدت دوراً بارزاً في التأثير على العلاقات العراقية – التركية. حيث توافقت السياسة الخارجية التركية تماماً مع السياسة الخارجية والأمنية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي تجاه العراق. وبذلك، قامت تركيا بإقناع الاتحاد الأوروبي بقدرتها على التعامل مع الاضطرابات والفوضى في منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي، دفعت الظروف الأمنية التي نجمت عن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الجانبين التركي والأوروبي إلى العمل بشكل جاد وحازم لاتخاذ مواقف مشتركة تتعلق بالقضايا المشتركة التي تخص منطقة الشرق الأوسط عموماً والعراق بشكل خاص. ومع ذلك، أكدت على أن الوضع الأمني في المنطقة مرتبط بشكل وثيق وقوي بالوضع الأمني داخل حدود الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن الوضع الحالي لهذه العلاقة لا يستحق الإعجاب بالتعاون بين الجانبين، إلا أنه يمكن أن يعود بفوائد كبيرة جداً، اتسم الحوار الاوروبي – المتوسطي وسياسة الحوار التي انتهجها الاتحاد الاوروبي بأهمية كبيرة في تحسين العلاقات بين الجانبين. بالإضافة إلى ذلك، فهناك قضايا حيوية مثل امن الطاقة والمخاطر النووية الايرانية واستعادة الاستقرار السياسي في العراق، وهي أمثلة نموذجية للمجالات التي يمكن للجانبين العمل معًا فيها. وفي هذا السياق، يمكن لانضمام تركيا لآليات الاتحاد الأوروبي أن يسهم في تسهيل هذا التعاون. [٢٥] ، يجدر بالذكر أن قرار البرلمان التركي عام ٢٠٠٣ بعدم السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية لتشكيل جبهة شمالية خلال غزو العراق، وعدم المشاركة في الاحتلال

الأمريكي للعراق، كان قرارًا يتوافق مع موقف غالبية دول الاتحاد الأوروبي. وعبّر الرئيس التركي وقتها، عبد الله غول، عن سعادته بقرار البرلمان التركي لأنه شعر بأن تركيا بدون سابق إنذار أصبحت أكثر قربًا من الاتحاد الأوروبي. هذا التحوّل الرئيسي في العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي بُني على أساس تأكيد تركيا رفضها للحرب الأمريكية وفهمها، في أوضاع دقيقة للغاية،بأنها ليست تابعة للولايات المتحدة. وعلى هذا الأساس، كان خيار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو الخيار الأقوى المتبقي لتركيا، خاصة بعد الحرب على العراق. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأهمية الكبيرة لتركيا في نظر إدارة البيت الأبيض تأتي نتيجة لموقعها الجغرافي الاستراتيجي المهم في العالم، إذ أنها حلقة الوصل بين الشرق والغرب وتقع بجوار الاتحاد السوفيتي قبل انهياره. وبالتالي، الادارة الأمريكية استندت إلى تركيا في تنفيذ سياستها لاحتواء الاتحاد السوفيتي. (٢٦) .

وبطبيعة الحال أمام التطورات التي تلت الحرب الباردة، قامت الولايات المتحدة بإعادة تشكيل استراتيجيتها العالمية. واحتلت تركيا مكانة مهمة في هذه الاستراتيجية بناءً على موقعها الجيواستراتيجي الذي يعد جسرًا بين آسيا وأوروبا، ما يسمح لها بتأدية دور فعال في مناطق البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط

وفي هذا السياق، سعت تركيا إلى تعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة بشكل قوي، بهدف الحصول على الدعم الأمريكي في التصدي للتحديات المختلفة وممارسة الضغط على الدول الأوروبية لتخفيف معارضتها لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي كما أن الولايات المتحدة عدت نفسها شريكًا فعالًا في العديد من القضايا والمحاور، وبالتالي فإنها دعمت طموح تركيا في تأدية دورها المهم في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط. فقد رأت الإدارة الأمريكية أن الدور المتنامي لتركيا في المنطقة سيحقق مصالحها الخاصة، ومن بين أبرز هذه المصالح:

١- إن منطقة الشرق الاوسط كانت بحاجة إلى تحقيق توازن استراتيجي بين تركيا وإيران، لاسيما على إثر الفراغ الناجم عن تغير السلطة الحاكمة في العراق عام ٢٠٠٣م.

٢- رغبة الإدارة الأمريكية في تحسين سمعتها في المنطقة من خلال الدور الذي تؤديه تركيا بعد الغزو الأمريكي للعراق.

٣- سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام الدور التركي في الحفاظ على وحدة العراق عن طريق تعزيز التعاون مع الأكراد.

٤- هدفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستفادة من العلاقات الجيدة التي تربط تركيا بسوريا والكيان الصهيوني لتعزيز العلاقات بين الطرفين من خلال توفير قناة اتصال لإدارة المفاوضات.

٥- أدت تركيا دورًا مهما في الوساطة بين إيران والمجتمع الدولي ، ولاسيما فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني ، ويمكن لها أن تؤدي دورًا مماثلاً في أن تكون وسيطا للولايات المتحدة الأمريكية في وقت لاحق .(٢٧)

وفي الواقع إن التحالفات والتكتلات الإقليمية التي قامت بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا تجاه العراق يعود إلى حاجة كل منهما للآخر في العديد من القضايا وبخصوص تركيا أرادت تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والامنية مع العراق وخاصة ما يتعلق بالقضية الكردية فضلاً عن الحاجة التركية الى دعم الولايات المتحدة الامريكية للدخول في عضوية الاتحاد الاوروبي فضلا عن ذلك أطماع الولايات المتحدة فكانت أهدافها تتمثل بالآتي:

١- إن تقييم القوة الاستراتيجية للعراق والعمل على تقليل أو تجاهل دوره في المستوى الإقليمي هدف إلى ملء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن تراجع نفوذ العراق كقوة إقليمية ذات ثقل ووزن سياسي. ومن هذا المنطلق سعت تركيا، لأن تصبح إحدى الدول الرئيسية في المنطقة بفضل قدراتها الجيواستراتيجية والبشرية والاقتصادية.

٢- يهدف إلى ضمان الولايات المتحدة الأمريكية لمصالحها الاقتصادية والتجارية، بالإضافة إلى سعيها للحصول على دعم مالي من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي، إلى تحقيق موقفها في المواجهة بين العراق والولايات المتحدة..

٣- يندرج في تلك الأطماع التاريخية، استعادة تركيا لمنطقة الموصل، وفقًا للميثاق الوطني التركي الصادر عام ١٩٢٠، بالإضافة إلى استخدام الجيش التركي لحماية المصالح القومية في حال دخوله إلى المناطق الشمالية من العراق.

٤- تهدف تركيا إلى القضاء على حزب العمال الكردستاني الذي لجأ إلى المناطق الشمالية من العراق، نظرًا لأن نضاله المناهض للحكومة التركية للحصول على الحكم الذاتي للأكراد يشكل تهديدًا لوحدة تركيا وأمنها. ومن أجل تحقيق ذلك، كان عليها استهداف الكيانات الكردية في شمال العراق ولاسيما بعد حرب الخليج لكونها نماذج مسيئة وتهديداً للأكراد في تركيا حسب وجهة نظر الحكومة التركية.

٥- استخدمت تركيا قدراتها المائية لتعزيز مكانتها الإقليمية وتحقيق إيرادات مالية هامة، فضلا عن ذلك استخدمت المياه

كأداة ضغط على دول المنطقة، وخاصة العراق، ناهيك عن ذلك التدخل في شؤونه الداخلية والسعي إلى استغلاله عن طريق مقايضة المياه بما يعادله من موارده النفطية والمواد الأولية المطلوبة. (٢٨) .

في ظل احتلال الولايات المتحدة للعراق، سعت تركيا للقيام بدور فاعل في المنطقة وتحقيق عدة أهداف أبرزها:

١- الحفاظ على سلامة ووحدة الأراضي العراقية بناءً على اعتقادها بأن تقسيم العراق سيفتح الباب أمام تقسيم الدول المجاورة، بما في ذلك تركيا.

٢- عرقلة إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، وهو ما يتعارض مع مشروع نائب الرئيس الأمريكي جون بايدن.

٣- رغبة تركيا في مطالبة تركمان العراق بحقوق ثقافية وسياسية، مستغلة التفكك السياسي والعرقي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، وهذا ما أكده الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥م، بهدف الاحتفاظ بتركمان العراق كورقة ضغط تركية سواء تجاه الحكومة المركزية في بغداد أو حكومة إقليم كردستان.

٤- بذل جهود كبيرة في مواجهة ما من شأنه تهديد مستقبل تركيا ودورها في المنطقة.

٥- الوقوف ضد أي تأثير إيراني في العراق ومنع ذلك على المدى البعيد [٢٩] .

ويجدر بالذكر أن هناك عاملين أساسيين أثرا بشكل كبير على إعادة تشكيل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، خاصة بعد هجمات ١١ أيلول عام ٢٠٠١. العامل الأول هو تولي أول حزب إسلامي للسلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، مما أدى إلى ظهور تغييرات كبيرة في العلاقة بين البلدين. وأما العامل الثاني هو قرار البنتاغون بغزو العراق في آذار ٢٠٠٣، والذي رفضه البرلمان التركي بخصوص توفير التسهيلات اللازمة لتنفيذه، مما زاد من التوتر في العلاقات بين البلدين وأثار العديد من التساؤلات حول مستقبل هذه العلاقة.

المبحث الثاني : دور المياه في العلاقات العراقية – التركية

تعد المياه شيئًا فريدًا بالمقارنة بالثروات الطبيعية الأخرى، لكونها موردًا يُشترك فيه العديد من الدول. وتُشير الدراسات المختلفة إلى أن حوالي ٤٠٪ من سكان العالم يعيشون في مناطق تتشارك فيها مياه الأنهار بين ثلاث دول أو أكثر، حيث يُفوق عددها ٢٠٠ نهر. ومن المحتمل أن تشهد هذه المناطق صراعات وخلافات سياسية في المستقبل يُمكن تجنب النزاع بين تركيا وجاراتها العراق وسوريا بالنظر بشكل صريح إلى أن المياه هي مورد مشترك لا يجب أن يتمتع أي من الدول بحقوق استخدامه الحصرية. يجب أن تُراعى وسائل الاستفادة

العادلة والمنصفة من المياه المشتركة دون التسبب في ضرر للدول الأخرى التي لديها حقوقها في الاستفادة من تلك المياه. ومع ذلك، فقد أصبحت هذه الحلول تتأرجح بين الحقيقة والتطبيق نظرًا لأهمية قضية المياه التي بدأت تُطرحها العراق بعد استمرار التركيز التركي على إكمال مشروعها، في ظل عدم جدية الموقف التركي في إجراء المفاوضات بين الدول الثلاث بشأن هذه المسألة، مما أدى إلى عرقلة العلاقات بين البلدين.

وفيما يتعلق بمشاريع المياه التركية وتأثيرها على الأمن الغذائي في العراق، يعدّ نهري دجلة والفرات من الأنهار الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، حيث يوجد بها فائض كبير من المياه. ومع ذلك، تواجه الدول المتشاطئة لتلك الانهار(تركيا وسوريا والعراق) مشاكل حقيقية ومحتملة فيما يتعلق بالجغرافيا السياسية نتيجة للتطورات الحالية والمستقبلية. هذه الدول ليست عرضة لأزمة المياه ذاتها وشبكة المياه، ولكنها تواجه مشاكل في إدارة وتوزيع المياه بشكل غير عادل. كما أنه لا يوجد تخطيط عملي للاستخدام الأمثل لموارد المياه في النهرين، مما يؤدي إلى نشوب خلافات بين الدول الثلاث. وقد يتصاعد التوتر بسبب المشروعات الزراعية الكثيفة والمشاريع الكهرومائية التي أنشأت. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك تركيا مشاريع تطوير مختلفة لكل من نهري دجلة والفرات، ولكن يُركز اهتمامها بشكل كبير على إنشاء السدود لتخزين المياه والمشاريع الكهرومائية. يعتبر مشروع "الكاب" الذي أنشأ عام ١٩٨١ في جنوب شرق الأناضول أحد أكبر المشاريع الاقتصادية التي نفذتها تركيا فقد قدرت قيمته بحوالي ٣١ مليار دولار آنذاك بهدف تطوير الزراعة وتحديثها في المنطقة التي يغطيها هذا المشروع. فضلاً عن تحقيق التوازن بين جنوب شرق تركيا وبقية المناطق الأكثر تقدما حيث سعت تركيا إلى مواجهة هذه التحديات وتوضيح المبادئ الأساسية لهذا المشروع أمام جيرانها، وقد تم تنفيذ هذا المشروع في عام ٢٠٠٥. [٣٠] .

هناك مشروع كاب في منطقة جنوب شرق الأناضول يتكون من ٤٧ سدًا ينتشر على ٢٢ مشروعًا، بالإضافة إلى عدد من المشاريع الصغيرة المكملة له. تحتضن هذه المنطقة أغلبية كُرديّة من سكانها، وتهدف تركيا من خلال هذه المشاريع المتعددة إلى إنعاش الاقتصاد في المنطقة، بهدف تقويض نوايا التمرد الكردية ودعواتهم للاستقلال، وأيضًا لكسب أصواتهم في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية. وبالرغم من نزوح حوالي ١٧٠ ألف مواطن كردي من سكان المنطقة نتيجة غمر مناطقهم بمياه خزانات المشروع المذكور، وإعادة توطينهم في قرى بعيدة عن مناطقهم الأصلية، تعتبر الهدف الفعلي لذلك

التشتيت هو تفكيك التجمعات السكانية التي تدعم جماعات حزب العمال الكُردستاني، صرحت الحكومة التركية على لسان الرئيس توركوت اوزال أن هذا المشروع يتمتع بجانبين مهمين، الأول هو الجانب الإيجابي الذي يدعم الاقتصاد التركي بشكل كبير، والآخر هو الجانب السلبي الذي يهدف إلى إنشاء السدود التي تغمر بعض الأراضي والقرى التركية بالمياه، وتشريد سكانها، مقابل توفير الطاقة الكهربائية لمشاريع صناعية وزراعية وخدمية في غرب الأناضول، دون أن يكون لهذا الهدف علاقة بتنمية جنوب شرق الأناضول. ، لقد وجدت العراق وسوريا أيضًا أن هذا المشروع يهدف إلى التأثير بشكل سلبي على مواردهما المائية، بينما شجعت ودعمت الدول الأوروبية المشروع؛ لأنها كانت تهتم بإشراك تركيا في الصراع مع العرب بشأن المياه، من أجل تحقيق مصالحها السياسية ولكي تكون تركيا مشغولة عن الصراع مع اليونان بشأن جزر البحر الإيجة، أو في قبرص (٣١) ،

تم تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول باستخدام طريقة التمويل المشترك، حيث قدمت الخزينة التركية مساهماتها بالإضافة إلى القروض الخارجية والتسهيلات المقدمة من الدول الأوروبية بما في ذلك إيطاليا والنمسا وألمانيا وبريطانيا وسويسرا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي. يغطي المشروع مساحة تبلغ حوالي ٧٣،٨٦٣ كم مربع، ما يعادل تقريبًا عشر مساحة تركيا. بالإضافة إلى ذلك، يوفر المشروع ريًا لما يقرب من ١,٨ مليون هكتار، ويتضمن أيضًا إنشاء سلسلة من المجمعات السكنية والصناعية والتعليمية والصحية، بالإضافة إلى بناء ثمانية مطارات والعديد من الطرق والسكك الحديدية، بالإضافة إلى المستشفيات والمراكز الصحية(٣٢) .

تم إقامة العديد من المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات من قبل الحكومة التركية يقدر طول نهر الفرات حوالي ٢٣١٥ كم ويتوزع هذا الرقم بين ثلاث دول حيث يمتد في تركيا لمسافة ٤٠٠ كم وفي سوريا لمسافة ٤٧٥ كم، وفي العراق لمسافة ١٤٠٠ كم وبامتداد حوض كلي لمساحة مسطحة تبلغ ٥٤٤٤٠٠٠ كم٢ تمثل حصة تركيا من هذه المساحة ٥١٢٤,٢٣٠ كم مربع، أي بنسبة تصل إلى ٢٨%. وتبلغ حصة سوريا ٧٥,٤٨٠ كم مربع بنسبة ١٧% اما حصة العراق فتصل إلى ١٧٧,٦٠٠ كم أو بنسبة تصل إلى ٤٠% . تمتد أيضا جزء من الحوض المائي في السعودية والذي يعد جافاً تماماً، حيث يبلغ طوله ٦٦,٦٠٠ كم، أي بنسبة تصل الى ١٥% (٣٣).

يعد مشروع سد كبيان واحداً من أبرز المشاريع التركية على نهر الفرات وأولها

حيث بدأ العمل فيه عام ١٩٥٧م وتم الانتهاء من تنفيذه عام ١٩٧٤م. يحوي السد خزانًا ضخمًا يبلغ سعته ٣٠,٧ مليار متر مكعب، وتقدر سعة محطته الكهرومائية بـ ١٢٤٠ ميغاواط. ويبلغ متوسط إنتاجه السنوي من الطاقة الكهربائية ٥٨٧٠ مليون كيلو واط / الساعة في السنة. والمشروع الاخر هو سد قرة قاية الذي تم انجازه عام ١٩٨٧م بسعة تخزينية تبلغ ٩,٥٤ مليار متر مكعب وبسعة كهرومائية تصل الى ١٨٠٠ ميغاواط تنتج قرابة ٧٥٠٠ مليون كيلو واط / الساعة سنوياً ، والمشروع الاخر هو سد قرقاميش الواقع على بعد ١٠ كيلو متر عن الحدود التركية السورية وتم انجازه عام ١٩٩٩م وينتج ما يقارب ٦٥٢ كيلو واط / الساعة ،يُعَدُ سدُّ أتاتورك من المشاريع الأساسية لمشروع جنوب شرق الأناضول. تم إنجازه في عام ١٩٩٠م وبدأ إنتاجه في عام ١٩٩٢م. كما أنه من أكبر سدود تركيا، وتبلغ مساحة خزانه ٨١٧ كم٢، ويتمتع بسعة تخزينية تصل إلى ٤٨,٥ مليار متر مكعب. كما ينتج طاقة كهرومائية تصل إلى ٢٥٢٠ ميغاواط، ويُنتَجُ سنويًا حوالي ٨٩٠٠ مليون كيلوواط/الساعة. اضافة الى سد بيرجيك الذي انجز عام ٢٠٠٠م ويقع على بعد ٥٠ كم عن الحدود التركية – السورية ويبلغ انتاجه الكهرومائي ٣١٦٨ كيلو واط / الساعة ، فضلاً عن نفق اورفة وهو من ابرز مشاريع الكاب اذ يقوم بإرواء ١٤١٨٣٥ هكتار من الاراضي [٣٤] ، اما فيما يخص المشاريع الواقعة على نهر دجلة فقد بدأ ذلك بعد عام ١٩٩٧م ومن ابرزها مشروع دجلة كيرل كيزي الذي انجز عام ١٩٩٧م بسعة خزانية وصلت الى ٥٩٥ مليون متر مكعب وبطاقة كهربائية بلغت ١١٠ ميغاواط ويروي هذا المشروع اراضي زراعية تقدر مساحتها بـ ١٢٦٠٨٠ هكتار على يمين نهر دجلة ، اما المشروع الاخر هو مشروع باطمان الذي تم انجازه عام ١٩٩٨م بسعة خزانية وصلت الى ١,٧٥ مليون متر مكعب وبطاقة كهربائية بلغت ١٩٨ ميغاواط ويقوم المشروع المذكور بتغطية اراضي زراعي تبلغ مساحتها ٣٧٧٤٤ هكتار عبر اثنين من المشاريع للري السيحي وبالواسطة ، وكذلك مشروع باطمان – سلفان الذي انجر عام ١٩٩٨م ايضاً بسعة خزانية قدرت بقرابة ٨,٧٣٥ مليار متر مكعب فضلا الطاقة الكهربائية والاراضي التي يرويها المشروع اما المشروع الاخر هو مشروع كرزان ومشروع أليسو ومشروع جزرة الذي لا يقلون اهمية عن المشاريع السابقة في السعة الخزانية والطاقة الكهربائية التي يولدونها ، ناهيك عن ذلك، صرحت تركيا أن مشروع الكاب لا يحمل أي تأثيرات سلبية على دول الجوار العربي، وأن هدفه الرئيسي هو تعزيز التنمية المستدامة وتحسين البنية التحتية

لنظم الري وتوليد الطاقة الكهربائية، بهدف القضاء على الفقر وتحسين مستوى الحياة في المنطقة. ومع ذلك، فإن الواقع يختلف تماما، إذ أثرت المشاريع التركية بشكل كبير على الأمن الغذائي في العراق. (٣٥) وذلك عن طريق عدد من الحقائق التي لا يمكن تجاوزها ويمكن اجمالها بالاتي :

١- ان تركيا تحصل من خلال هذه المشاريع على اكثر من ١٠٠ مليار متر مكعب من مياه نهري دجلة والفرات وهي نسبة كبيرة جداً تدلل على تحكم تركيا بالمنسوب المائي بنسبة ٨٠% من مياه نهر الفرات .

٢- مستخدمات المياه في النشاطات التركية وتأثيرها على نوعية وخصائص المياه يتسبب في زيادة تركيز الملوحة في الأنهار التابعة للأراضي العراقية. تشهد المجاري السفلية لنهري العراق تركيز ملوحة بنسبة ٥,٥%، في حين أن المعدل الطبيعي لتركيز الملوحة هو ١,٥%.

٣- معاناة مشاريع الطاقة الكهربائية في العراق من الآثار السلبية لأن المشاريع التي نفذها العراق في إقامة السدود على ضوء المعدل السنوي لجريان المياه في نهري دجلة والفرات .

٤- إن تركيا قررت تفريغ كمية المياه التي تصل إلى سوريا والعراق عبر نهرين الفرات ودجلة، حوالي ٢٧ مليار متر مكعب سنويًا في بداية القرن الحادي والعشرين. ومن الواضح أن هذا القرار يتسبب في آثار سلبية على الحالة الاجتماعية والاقتصادية في سوريا والعراق، حيث يؤثر بشكل كبير على قطاعات الري والزراعة والصناعة.

٥- ان تركيا التي نفذت مشروع الكاب دليل على انها تفضل مصلحة نسبة من سكانها بحدود الـ ١٥ % القاطنون حول حوض النهرين في شرق الاناضول والذين يتوزعون على مساحة تقدر بقرابة ٧٣ الف كم٢ مقابل حرمان الشعب العراقي والسوري بنسب كبيرة جداً [٣٦].

يتضح مما تقدم ان مشروع جنوب شرق الاناضول نجم عنه اضرار كثيرة ومعقدة بشكل واضح اذ ان الاستخدام المفرط للمياه الذي تتطلبه كل المشاريع السابقة والبنى التحتية الملحقة به وما تفرضه التغيرات في اعداد السكان وتوجهاتهم ومتطلبات الحياة امور مهمة أثرت بشكل واقعي وملموس في طريقة استخدام المياه للنهرين الامر الذي ادى الى تفاقم الاوضاع في العراق وحدوث مشكلات في الامن الغذائي العراقي بالتزامن مع قيام ايران ببناء عدد من السدود على مجاري الانهار التي تدخل الاراضي العراقية خاصة انهار ديالى والكارون وغيرها فضلاً عن تسريب المياه الملوثة الى الاراضي العراقية في البصرة .

إن التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإيران في تسيير واستغلال مصادر المياه عمل على إغفال حقوق العراق وتأجيل متطلباته في هذا الصدد. يلاحظ أن تركيا سعت إلى تسييس قضية المياه من خلال المفاوضات، ولجأت باستمرار إلى التماطل وتأجيل المفاوضات بهدف تحقيق أهدافها وتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي. إضافة إلى ذلك، تستخدم مسألة المياه كوسيلة للضغط سياسياً في علاقاتها مع العراق، وتشترط تزويد العراق بالمياه مقابل تزويدها بالنفط بأسعار معقولة وملائمة. وهذا بدوره أدى إلى استغلال المياه من أجل تحقيق مكاسب إقليمية على حساب حقوق البلدان وشعوبها، حيث توجد عدة أنهار مشتركة بين العراق وإيران. وعلى الرغم من وجود قوانين واتفاقيات دولية لتقسيم مياه الأنهار، إلا أن إيران تخالف ذلك في الواقع من خلال إغلاق مجاري هذه المياه أو ادعاء الحقوق الخاصة بهذه الأنهار. كما إنها تعمل على إقامة سدود وموانع على هذه الأنهار، مما يؤثر سلبًا على الأوضاع في العراق ويضر بالزراعة والسكان. ويعدّ هذا التصرف ترسيخًا لمشكلة المياه مع العراق وخرقًا للقوانين والأنظمة واتفاقية الحدود النهرية. [٣٧] ، يجب الإشارة إلى أن العراق وتركيا وإيران هم دول جوار في بيئة إقليمية واحدة تتأثر وتؤثر كل منها في الآخر. يُعتبر الموقع الجغرافي لكل هذه الدول أمرًا هامًا يؤثر بشكل واقعي وملموس في تحديد قوة الدولة وتوجهاتها السياسية والاقتصادية وخططها المستقبلية لضمان سيادتها. ويتميز هذا الموقع الاستراتيجي بأنه يُشكل منطقة استراتيجية تعد ساحة لتنازع القوى الكبرى في المنطقة ومنطقة للتنافس الإقليمي. علاوةً على ذلك، يحتوي هذا الموقع على حدود برية وبحرية تلعب دورًا كبيرًا في موقع إيران وتركيا وتأثيرهما على العراق، حيث يُستخدمان كوسيلة ضغط سياسية في التعامل مع العراق، على الرغم من سعي هاذين البلدين جاهدين للاستفادة من المياه بشكل استراتيجي ووضع خطط استغلالها، بهدف تحقيق مكاسب إقليمية على حساب حقوق العراق.

تتميز العلاقات العراقية – التركية بالتنافر والتجاذب، بناءً على انتماء الطبقة الحاكمة في كلا البلدين إلى أيديولوجيات مختلفة. ومع ذلك، لم يكن الشعبين العراقي والتركي طرفين في هذه العلاقة، حيث اتفقت مصالحهما عدة مرات، وتعقدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لأسباب متعددة. يُعتبر هذا التناقض طبيعيًا في سياق العلاقات الدولية بصفة عامة، وعادةً ما تعكس نوايا سيئة أو حسنة من الجانبين، بسبب الموروث الفكري الناجم عن التاريخ الطويل الذي قد لا يزول بسهولة، حيث

تشير الآثار التراثية إلى أن الإمبراطورية العثمانية، التي وُرِثت منها تركيا، كانت تضم العراق ضمن ولاياتها. أدرك العراق أن تركيا تُتاجر في قضية المياه، التي اشتُقت لها مسمى "الأنهار الوطنية الجارية خارج الحدود"، مخالفة للقانون الدولي الذي يفصل أن الأنهار الوطنية هي تلك التي تمتد عبر دولتين أو أكثر، بدءًامن المنبع حتى المجرى وصولًا إلى المصب. ويستلزم ذلك التشاور بين الدول المشتركة في توزيع المياه. ومع ذلك، رفضت الحكومة التركية بشكل قاطع هذا الاقتراح خلال الثمانينات والتسعينات، وظلت الأوضاع على حالها حتى قدوم حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، حيث تعهدت بحل المشكلات مع دول الجوار وتحسين العلاقات، وربط البلدين ارتباطًا وثيقًا في المجال الاقتصادي. [٣٨] .

ركز الموقف الحكومي التركي على مسألة المياه المعلقة بين البلدين لعقود عديدة على الاعتبارات الدولية. فقد تلقت تركيا دعماً دولياً ومساندة كبيرة من الدول الأوروبية والأجنبية الأخرى لتعزيز وتوثيق مكانتها في منطقة الشرق الأوسط. وقد تم تجسيد هذا الدعم والمساندة في قبول الأطراف الفاعلة في البيئة الإقليمية والدولية لمشروع جنوب شرق الأناضول. وفي هذا السياق، صرح الرئيس الأمريكي آنذاك، ريتشارد نيكسون: "يجب أن نشجع تركيا على استثمار مميزاتها التاريخية والحضارية من أجل اللعب بدور رئيسي واقتصادي أكبر في منطقة الشرق الأوسط، وإذا تمكنا من حل الصراع العربي– الصهيوني، فإن مسألة المياه ستكون أهم المشكلات في المنطقة". بالإضافة، يعتبر مشروع جنوب شرق الأناضول واحداً من أبرز المشاريع التركية التي أثرت بشكل مختلف على العلاقات بين العراق وتركيا. يكشف هذا المشروع عن مبادرة تمتد بعيداً عن عمليات التنمية، وتهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف.:

١- التحكم بشكل كامل بمياه نهري دجلة والفرات بفضل تواجد عدد من السدود والقنوات المتتالية التي تجعلها مستغلة كامل كميات المياه بالمتر المكعب الواحد في الجزء الاسفل من نهري دجلة والفرات .

٢- التخلص من المطالب الكردية المتعلقة بالاستقلال الذاتي من خلال الاستراتيجية المقترحة تتمثل في إيجاد حلاً جيوبوليتيكياً جديداً يعيق أي مشروع انفصالي، وذلك بوضع خطط لإنشاء مشاريع فرعية تتدرج تحت البنية التحتية المشتركة للدولة، وتتضمن هذه المشاريع إقامة ٢٢ سداً و ١٩ محطة توليد للطاقة الكهربائية..

٣- إيجاد حلاً سلمياً يفصل بين المناطق التي يعيش فيها الأكراد والمجموعات العسكرية لحزب العمال الكردستاني في الجانب الآخر من الحدود

بين تركيا والعراق وسوريا. قد يشمل هذا نقل الأكراد إلى مناطق أخرى وفقًا لموافقتهم أو بالقوة. ويتسبب إنشاء سدّ أتاتورك في مشاكل مستمرة، مثل القلق الذي يسببه لسوريا والعراق والسكان الأكراد في جنوب شرق تركيا. وللمشاريع المائية التركية، ولا سيما مشروع الكاب، تأثيرات كبيرة على الأمن القومي لكل من العراق وسوريا. [٣٩] ومن بين هذه التأثيرات :

الاول – إمكانية تركيا في تجميع كميات ضخمة من مياه نهري دجلة والفرات وتهديدها بإطلاقها في حالات الأزمات، مما يعد ضغطًا على العراق وسوريا في حال استخدام تركيا لتلك الأداة آنذاك.

الثاني – يؤدي تنفيذ المشروع إلى نقص في المياه وتدهور نوعيتها، ونتيجة لذلك يحدث نقص في المياه المتوفرة للشرب والزراعة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية واضطرار الدولة للاعتماد على السوق الدولية لاستيراد الغذاء. وهذه الآثار تشكل تهديداً على الأمن الوطني لكل دولة..

الثالث – تواجه كل من سوريا والعراق تحديات في تنفيذ خططهما الخاصة بالموارد المائية بسبب التدخل التركي في عملية إطلاق المياه. حيث أن تركيا سيطرت على مياه النهرين بالكامل بعد بناء السدود وفقًا للسياسة التشغيلية التي تهدف إلى توليد الكهرباء والتحكم في الفيضانات وغمر الأراضي الزراعية. تعوق هذه السياسة مشاركة سوريا والعراق في استخدام الموارد المائية بشكل كامل.

الرابع – هدف هذا المشروع إلى ضمان قدرة البنية التحتية على استيعاب معظم كميات المياه الفيضانية، فضلاً عن تطوير بيئة زراعية مستدامة، وكذلك تهيئة المستوطنات البشرية والأنشطة الحضرية على الحدود مما خلق تحديات أمنية هامة وخطيرة تحتاج إلى معالجة فورية وفعالة. [٤٠] .

وهكذا نجد أنه على رغم من إجراء العراق وتركيا مفاوضات عديدة، إلا أن المشاريع المائية التركية أثرت سلبًا على العلاقات بين البلدين. فتركيا لم تتخلى عن خططها بما في ذلك مشروع الكاب، دون اهتمام بمصالح الآخرين. هذا يعد انتهاكًا صريحًا للاتفاقيات الثنائية وقواعد القانون الدولي التي تنظم استخدام المياه النهرية بشكل منصف ومعقول بين الدول. قدم العراق شكاوى واحتجاجات عديدة، لكنها لم تحول دون استمرار تنفيذ المشروع التركي. لم تتوصل البلدين لأي اتفاقية أو معاهدة لتقسيم مياه النهرين، وذلك بسبب غياب القانون الدولي الذي ينظم تقاسم الموارد المائية. تسببت انخراط العراق في حروب إقليمية في ضياع التنسيق بينه وبين سوريا وتأسيس علاقات مع تركيا، مما يعيق الرد بشكل فعال على السياسة المائية التركية. نشأت العديد من

المشكلات السياسية والأمنية نتيجة لذلك، وتحولت إلى وسائل ضغط يستفيد منها تركيا في تصرفها مع جيرانها. لم يخف أن التحالف التركي – الصهيوني نشأ بسبب عدة اعتبارات، بما في ذلك رغبة تركيا في أن تكون لها دور مؤثر في النظام الإقليمي من خلال الضغط على العراق وسوريا لضعف مواقفهما من المشكلات التي تواجه علاقاتهما مع تركيا في القطاع الغذائي والمائي. (٤١) ،

تجاهلت تركيا حقيقة أن لدي سوريا ورقة استراتيجية تتمثل في القضية الكردية، وركزت على إضعاف الموقف العراقي من المشكلات المائية والأمنية. ظهرت الادعاءات التركية التي اتهمت سوريا وغيرها بتقديم المساعدة للأكراد الذين يتمردون، وهو ما يهدد جهودها في تنفيذ مشروع الكاب. هذا الأمر أدى إلى التهديد بوقف تدفق مياه الفرات إلى سوريا ما لم تتوقف عن دعم الأكراد. نجحت تركيا في إقناع سوريا بتوقيع بروتوكول في عام ١٩٨٩، حيث تعهدت سوريا بوقف دعمها للأكراد مقابل تزويد سوريا بـ ٥٠٠ متر مكعب من الماء. كان الدعم السوري للأكراد ردًا مباشرًا من سوريا على قرار تركيا بربط المصادر المائية الغزيرة في دجلة والفرات بمشاريع ضخمة. استخدمت سوريا ورقة الضغط الكردية لإجبار تركيا على مراعاة مطالبها ومطالب العراق بالمياه. مع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، تغيرت الظروف بشكل كبير. وعمل الحزب على إحداث تغييرات في السياسة والاقتصاد والاجتماع، وسعى للاستثمار في المكانة الجيوسياسية لتحويل تركيا إلى قوة رائدة، في ظل إعادة تشكيل مراكز القوة والسلطة والقرار في منطقة الشرق الأوسط. (٤٢) .

وبناءً على مكانة تركيا الجيوسياسية البارزة، والتي تؤهلها لأن تصبح قوة فعّالة في الساحة العالمية، وبعد نجاحها في تحقيق نموذج تنموي خاص بها بعد عام ٢٠٠٢، والذي أصبح جاذبًا للاستثمار الأجنبي، تم إعادة النظر في استراتيجيتها تحت التأثيرات الداخلية والخارجية المؤثرة. وبدأت تركيا تتصرف بوضوح وفقًا لمصالحها وأهدافها بناءً على مكانتها الجيوسياسية البارزة على المستوى الدولي، وهذا دفعها نحو العمل بشكل أقرب إلى بيئتها الطبيعية في منطقة الشرق الأوسط وأوراسيا (٤٣) ، وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول أن هناك علاقات تجارية واسعة تربط بين العراق وتركيا، حيث يستورد العراق البضائع التركية بشكل كبير، مما يؤدي إلى أن تكون نقطة العبور بين البلدين أحد أهم المناطق التجارية التي تشهد حركة دخول البضائع التركية إلى العراق يوميًا. في المقابل، يصدر العراق نفطه من كركوك عبر أنبوب النفط المار في الأراضي التركية

وصولًا إلى ميناء جيهان ومنها إلى العالم. ومع زيادة قدرة العراق على التصدير، أصبح من الضروري فتح المنافذ عبر تركيا، وهذا أمر لا بد منه لتعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين وتحقيق المنفعة المشتركة.، وهكذا نرى أن العلاقات العراقية–التركية قد شهدت تقلبات وأزمات في بعض الأحيان، نتيجة للمشاريع المائية التي قامت تركيا ببنائها على نهري دجلة والفرات. وقد أدى ذلك إلى تصاعد الخلاف بشأن هذا الملف بين البلدين، مما أدى في النهاية إلى نقص كبير في كمية المياه الواردة إلى العراق. وقد انعكس هذا بشكل سلبي على الزراعة وزيادة المساحة المتدهورة والملوحة. وبالتالي، تستدعي هذه الأمور ضرورة لحكومة العراق للتوصل إلى اتفاق مع الحكومة التركية لضمان حصة مائية كافية لري الأراضي الزراعية في العراق ولتجنب أي مواقف تضر بصفو العلاقات بين البلدين في المستقبل.

الخاتمة :

تعتبر المياه من اساسيات الحياة وان كافة الحضارات الانسانية التي قامت على طول خط التأريخ نرى انها قامت على ضفاف الانهار وبالقرب من مصادر المياه ومع تطور الحضارات الانسانية اصبحت الحاجة الى المياه امر ضروري ولابد منه اذ يتم استخدام المياه في امور مختلفة مثل الملاحة والصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية ، وان مشكلة المياه بين العراق وتركيا قد برزت نهاية الحرب العالمية الاولى وان المياه المشتركة بين عدد من الدول تعد من اكبر التحديات في الزيادة الكبيرة في عدد السكان وان لكل دولة من الدول المشتركة في الحوض النهري سياسة مائية خاصة نابعة من توجهات سياسية واقتصادية لتلك الدولة على المستويين الاقليمي والعالمي ، ان تركيا لم تكن بالاتفاقيات والمعاهدات التي عقدت بين الطرفين بشأن المياه وتقسيمها بالتزامن مع اصرارها على اعتبار نهري دجلة والفرات أنهر عابرة للحدود ولم تجد هناك الزام عليها بعقد اتفاقيات خاصة بذلك اضافة الى عدم التقيد بالطروحات القانونية التي تضمن حقوق الدول المتشاطئة في الانهار الدولية وتغليب الجانب السياسي على الجانب القانوني وضمن مقررات منظمة الامم المتحدة والمواثيق والاعراف والقرارات الاممية الصادرة بذلك .

هوامش البحث :

١- فكرت نامق العاني ، العراق في الادراك الاميركي لأمن الخليج العربي رؤية مستقبلية ، مجلة دراسات عراقية ، العدد السابع ، السنة الثالثة ، (بغداد ، ٢٠٠٧) ، الجمعية العراقية للبحوث والدراسات ، ص ٨٥ .

٢- مازن الياسري ، العراق والمجتمع الدولي ، د٠ط ، دار السلام للنشر ، (بيروت ، ٢٠١٠) ، ص ٢١٦ .

٣- ابراهيم نوار ، القيود الاقليمية على تغيير نظام صدام حسين في العراق ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٢ ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، (القاهرة ، ١٩٩٥) ، ص ١٥٦ .

٤- محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ، د٠ط ، رياض الريس للكتب والنشر ، (بيروت ، ١٩٩٧) ، ص ٢٤ .

٥- خليل الشقاقي ، ابعاد ومشكلات السياسة الامنية التركية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٤ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، (القاهرة ، ١٩٩٨) ، ص ٣٦ .

٦- صباح محمود ، تركيا بين الطربوش العثماني والبنطال الاوروبي ، د٠ط ، مركز البحوث والدراسات ، (بيروت ، ١٩٩٦) ، ص ٥

٧- عبد الزهرة شلش العتابي ، توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي دراسة في الجغرافيا السياسية ، د٠ط ، دار الشؤون الثقافية العامة ، (بغداد ، ٢٠٠٢) ، ص ٣٣ – ٤٤ .

٨- فرح صابر ، الخيارات الاستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها ، تقديم محمد نور الدين ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، (بيروت ، ٢٠١٢) ، ص ٥٠٤ .

٩- سيار الجميل ، الحركة الدستورية الكمالية وتداعياتها على العرب ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، (الدوحة ، ٢٠١٢) ، ص ١٠٤ .

١٠- احمد نوري النعيمي ، العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل ، د٠ط ، دار زهوان للنشر والتوزيع ، (عمان ، ٢٠٠٩) ، ص ١٥ .

١١- احمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢ – ١٩٣٢ ، د٠ط ، دار الرشيد للنشر ، (بغداد ، ١٩٨٠) ، ص ٩٥ .

١٢- علي حسين باكير ، تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي ، د٠ط ، الدار العربية للنشر ، (بيروت ، ٢٠١٠) ، ص ٢٧ .

١٣- عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية – التغيير ، د٠ط ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، (بيروت ، ٢٠٠٩) ، ص ٨٩ – ٩٠ .

١٤- ناظم يونس عثمان ، الاكراد على طرفي الحدود العربية التركية التداعيات السياسية والاجتماعية ، د٠ط ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، (بيروت ، ٢٠١٢) ، ص ١٨١ .

١٥- علي حسين باكير ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

١٦- عدنان هياجنة ، التوازن الاقليمي في الشرق الاوسط في ظل التحولات السياسية ، مجلة دراسات شرق اوسطية ، العدد ٥٦ ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، ص ٢١ – ٢٣ .

١٧- محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ط ٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، (القاهرة ، ١٩٩٨) ، ص ٤٥٠ .

١٨- احمد نوري النعيمي ، الاتفاقية العسكرية بين تركيا والكيان الصهيوني ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٢٢ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٤٧ .

١٩- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ص ١٢٠ .

٢٠- المصدر نفسه ، ص ١٢١ .

٢١- ستيفن وولت وجون مير شامير ، اللوبي الاسرائيلي والسياسة الخارجية الاميركية ، ترجمة ابراهيم الشهابي ، د٠ط ، دار الفكر العربي ، (دمشق ، ٢٠٠٦) ، ص ١٨ .

٢٢- رنا عبد العزيز خماش ، العلاقات التركية – الاسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية ، د٠ط ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، (عمان ، ٢٠١٠) ، ص ٩٢ .

٢٣- فيليب روبنس ، تركيا والشرق الاوسط ، ترجمة ميخائيل نجم خوري ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث ، (بيروت ، ١٩٩٣) ، ص ٦٨ .

٢٤- محمد خواجة ، الشرق الاوسط تحولات استراتيجية ، د٠ط ، دار الفارابي ، (بيروت ، ٢٠٠٨) ، ص ٢٠٥ .

٢٥- سعد حقي توفيق ، السياسة الاقليمية التركية تجاه الخليج العربي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨ ، مجلة العلوم السياسية ، العددان ٣٨ – ٣٩ ، كانون الاول ، ٢٠٠٩ ، بغداد ، ص ١٥ .

٢٦- لمى مضر الامارة ، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها في سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ ، د٠ط ، مركز الامارات للدراسات والبحوث

الاستراتيجية ، (ابو ظبي ، ٢٠٠٥) ، ص ٤٩ .

٢٧- خليل العناني ، الدور الايراني في العراق تحركات غامضة في بيئة مضطربة ، مجلة كراسات استراتيجية ، العدد ١٥٨ ، السنة الخامسة عشر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، (القاهرة ، ٢٠٠٥) ، ص ١٥٥ – ١٥٧ .

٢٨- حميد حمد السعدون ، فوضوية النظام العالمي الجديد واثاره على النظام الاقليمي العربي ، د٠ط ، دار الطليعة العربية للنشر والتوزيع ، (عمان ، ٢٠٠١) ، ص ١٤٦ ؛ محمد حسنين هيكل ، الامبراطورية الاميركية والاغارة على العراق ، ط ٣ ، دار الشروق ، (القاهرة ، ٢٠٠٤) ، ص ٤٢٥ .

٢٩- نور الدين محمد ، تركيا النتائج والتداعيات من ندوة " احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياُ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ٢٠٠٥) ، ص ٥٠ ؛ خليل العناني ، مع الولايات المتحدة مصالح استراتيجية متبادلة ، د٠ط ، الدار العربية للعلوم ، (بيروت ، ٢٠١٠) ، ص ١٥٥ .

٣٠- علي احسان باغيش ، اشكالية المياه واثارها في العلاقات التركية – العربية ، د٠ط ، ندوة العلاقات العربية – التركية حوار مستقبلي التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ١٩٩٥) ، ص ١٦٦ .

٣١- وصال نجيب عارف ، القضية الكردية في تركيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، (جامعة القاهرة ، ١٩٩٤) ، ص ١٠٩ .

٣٢- جمال مظلوم واخرون ، الصراع على المياه في الشرق الاوسط ، د٠ط ، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، (بيروت ، ١٩٩٥) ، ص ٨٤ – ٨٦ .

٣٣- حبيب عائب ، المياه في الشرق الاوسط الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات ، د٠ط ، الهيئة المصرية للكتاب ، (القاهرة ، ٢٠٠٩) ، ٧٦ – ٨٠ .

٣٤- فتحي علي حسين ، الموارد المائية والعلاقات الاقليمية في الشرق الاوسط ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، (جامعة القاهرة ، ١٩٩٤) ، ص ٨٧ ؛ ناجي علي حرج ، المياه في العلاقات العربية – التركية ، د٠ط ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، (الدوحة ، ٢٠١٢) ، ص ٣٨١ .

٣٥- ناجي علي حرج ، المصدر نفسه ، ص ٣٨٣ – ٣٨٤ .

٣٦- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، ابعاد ومؤثرات مشروع الكاب في الامن القومي العربي ، ندوة العلاقات المقامة من

قبل مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل بتأريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٨٨م ، ص ١٠٩ .

٣٧- اسامة جبار مصلح ، معادلة المياه – النفط في العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية ، مجلة دراسات الشرق الاوسط ، (بغداد ، ١٩٩٧) ، ص ١٩٤ .

٣٨- محمد سلمان حمد ، جدلية القطب المحوري في العلاقات الاقليمية ، العلاقات العراقية – التركية أنموذجاً ، جريدة ميدل ايست اونلاين ، ٢٦ شباط ٢٠١٤م .

٣٩- ناجي علي حرج ، المصدر السابق ، ص ٣٨٨ ؛ حبيب عائب ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .

٤٠- فتحي علي حسين ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

٤١- محمود ابو زيد ، المياه مصدر التوتر في القرن الحادي والعشرين ، د٠ط ، مركز الاهرام ، (القاهرة ، ١٩٩٨) ، ص ١٣٠ .

٤٢- علي حسين باكير ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

فرح صابر ، المصدر السابق ، ص ٥٠